

اطراف الاصابع فقد اجزله ونقل الاجماع في الخبر والظاهر لخصاصة بالعرض
فلا بد من الاصل الى الكعبين طولا والحوط ان يتوسع ظهر القدم قبل
الكعب ليصحح الاكف كلها ولو نقل الاجماع لجزءها لوجب لان الحمل
يحل على المين والمطابق على المفيد وان نقص في الراس عن قدر ثلث اصابع
لاطلاق الاجزاء عليها في الصحيح وانما يستعمل في قول الواجب وهو ظاهر
الصدوق والشيخ وربما يخص بالطول او يحل على الاحتياط جميعا بل الصورة
والاولى دليل على والثاني بعيد عن لفظ الاجزاء فمسددا لطلب المفيد
اول **مفتاح** حد الوجه طولاً وعضاهوما اشتمل عليه الابهام والوسعي هو
ان الخط المتوهم من قصاص الشعر الى طرف الذقن وهو الذي يشتمل عليه الاصابع
غالباً اذا ثبت وسطه وادبر على شدة حتى يحصل شبهة دارين فذلك القدر
هو الذي يجب عليه كما فهمه شيخنا البهائي رحمه الله من الصحيح وهم ما هم ولا
تحليل الشعور لان الوجه اسم لما هو الوجهية والمصباح وقيل يجب ذلك عند
يرى البنية في جلاله في بعض الاحيان والمستعاد من بعض الروايات ان كل
شعر الوجه من يدع العامة **مفتاح** الحد في ان في الاية للعضول والمسحود
العسل والسح لانه هو المشتمل على الخبز وحوار الكس فهما للمصباح وهو في
اليدين اجماعي بل يجب اكثر ما يوجب المداة بالاعلى في الوجه وفيه ثبت
الوجوب عندى لاني ذاقه في ذلك وفا لا لسيد والحلى الاطلاق لان
نعم ليحتمل اي وكذا الكلام في مسح الراس فيسحب الاقبال والوجه صنادك كما
في الحدين ويدفع الصحيح لان مسح الوجه متبلا ومدبر **مفتاح** يجب
ادخال الحدين في الحدودين من باب المعتاد سيما المرقي للاجماع فيه وهو مجمع

عظ

عظي الذكوة والعضة والكعب عندنا هو المفصل بين الساق والقدم كما فهمه
العلامه وسخا البهائي عن المصباح وكتب القعدة دون العظ لولا في ظهر
القدم كما زعمه سائر المتأخرين وفاقا للصيد لا شفاه وقع لهم **مفتاح** يجب ان يكون
المسحوبه الوجه ولو الاخذ من مظان لم يبق في المدين من غير شفاه
على المشهور للاجماع المقول وان خالف الاسكافي وليس في التصحيح الا انه
عليه مصلو في مقام البيان والظاهر عدم اشتراط خفاف الحلق للاطلاق
الامر وصدق الاستئناس اما عدم التحليل فنظره قطعاً للاجماع وعدم صدق
الاستئناس بدونه وللصحاح المستقصية وهي في المنع على الحمل تكاد
تبلغ حد القوارب السقادم الصحيح عدم حوله القية فيه **مفتاح** يجب ان يكون
كما في الاية ويقدم اليق من اليد بالاختلاف للمصباح ولا يحوط تقديم الرجل
اليمنى ايضا كما في الصحيح ووجب الصدوق ان والساني بعيد ما يحصل بعد
الزئيب للمصباح ويجب المواالات للاجماع ولا يجيز وان اختلفت نسيها
بالتابعة العرفية او عدم جفاف الكحل والبعض الا لضرورة مطلقا ولا في
ولا اكثر على الثبات **مفتاح** يجب الباشرة العفن وطهران الماء واطاها وخلاف
الاسكافي في الاول نادى بغيره ظاهره على اواير ولا يشتر شفاه ربه
اسما كما في كتب الجرب كذا خلاف الصدوق في الخبر يجوز بنيه الوضع
المجلد في استئناسه وظاهر ان لم تحدد وماء فان الماشقة في المطلق
ويجوز قول الجوز لصدق الماء على ماء الورد لان الاضامة فيه ليست بالخبز
المعطر كما التما دور العنكبوت والحما مما يحاط بغيره مع باقي الخبز
يجل الصدوق وصانحة تراواه في القفة وعدم معارض **مفتاح**